**ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي المنظم**

**من طرف جامعة قالمة حول:**

**صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية**

**يومي: 8 و9 ديسمبر 2018**

**بعنوان:**

**البنية الجيوسياسية العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: بين مخاطر التدخلات الأجنبية**

**وتحديات مشاريع التفكيك وإعادة البناء**

الاسم واللقب: سمير حمياز.

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "ب".

التخصص: علاقات دولية.

الوظيفة: أستاذ جامعي.

مجال البحث: القضايا الجيوسياسية والإستراتيجية.

المؤسسة: جامعة بومرداس، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الهاتف: 0560542773

البريد الالكتروني:samirhamiaz@hotmail.com

محور المداخلة، المحور الأول: اتجاهات الأحداث: العالم العربي في بيئة متغيرة.

**البنية الجيوسياسية العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: بين مخاطر التدخلات الأجنبية**

**وتحديات مشاريع التفكيك وإعادة البناء**

**د.حمياز سمير، أستاذ محاضر "ب"**

**جامعة بومرداس**

samirhamiaz@hotmail.com

**ملخص:**

يحاول الموضوع محل الدراسة، البحث في التحديات الإستراتيجية التي تواجه العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة،بين مخاطر التدخلات الأجنبية وتحديات مشاريع التفكيك وإعادة البناء،فضلا عن إبراز المضاعفات الخطيرة التي أفرزتها هذه التدخلات والمشاريع على المنطقة، واقتراح أفضل الخيارات والبدائل الإستراتيجية، التي يمكن أن ترتكز عليها الدول العربية في المستقبل، لمواجهة التدخلات الأجنبية ومخاطر الاختراق والتقسيم التي تعاني منها البنية الجيوسياسية العربية الراهنة.

**Abstract:**

This study aims to examine the strategic challenges facing the Arab World in the context of the current international changes, between the risks of foreign interventions and the challenges of division projects in the region. This paper also, attempts to highlight the dangers repercussions of these projects on the region, and propose solutions and strategies capable of confronting the dangers of division in the Arab world.

**مقدمة:**

يشكل العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، أحد الفضاءات الجيوسياسية "الحساسة" الأكثر تأثرا **بإستراتيجيات التدخل الدولي وبمشاريع التفكيك وإعادة البناء،** التي تهندسها وتسعى إلى تكريسها قوى الهيمنة الدولية في هذه المنطقة التي تحظى بأهمية حيوية في الجيوسياسة العالمية، بحكم أهميتها الجيواستراتيجية والطاقوية في الصراع على الهيمنة العالمية.

والملاحظ أن المنطقة العربية، وبشكل أخص الدول المتأثرة "بالربيع العربي"، أصبحت تمثل إحدى الساحات المفتوحة أمام مختلف أساليب وصور التدخل الدولي، سواء كانت قمعية مباشرة من خلال تحريك الجيوش النظامية، **وفق المنطق** **"الكلاوزفيتزي"** "**الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى"**، أو من خلال اللجوء إلى تكتيكات التدخل والاختراق غير المباشر، بغية تحقيق الرهانات الإستراتيجية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى المتدخلة في هذه المنطقة **المركزية** في السياسة الدولية، والتي تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الجيوسياسية والدولية.

علاوة على المخاطر التي تفرزها التدخلات الدولية، فإن **البنية الجيوسياسية العربية**، وبالخصوص تلك الدول التي تندرج ضمن **"محور المقاومة أو الممانعة"** المناهض للسياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، تحولت بعد "الربيع العربي" إلى **موضوع وهدف لمشاريع التفكيك وإعادة البناء** التي شرعت إدارة المحافظين الجدد على تجسيدها في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وتأسيسا على ذلك، فإن **مخرجات ومآلات** "الربيع العربي" التي تجلت بالأساس في تنامي ظاهرة الفوضى، الانفلات الأمني، انهيار الدولة الوطنية، الاصطفافات والصراعات الطائفية..، قد **اتسقت وتماهت** بشكل واضح مع الرهانات والأهداف التي انطوت عليها المشاريع التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن هذا المنطلق، فإن واقع الممارسة الدولية، يقر بأن ما أُطلق عليه "بثورات الربيع العربي" لا يعدو أن يكون سوى **استمرار** في تجسيد **مشاريع التفكيك وإعادة البناء**، المتمثلة أساسا في **الفوضى** **الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير،** فضلا عن **الطروحات الاستشراقية الجديدة** **"لبرنارد لويس"** التي تدعو إلى إعادة تقسيم المنطقة العربية **وفق منطق "سايكس بيكو جديد"** ولكن على **أسس عرقية ومذهبية**.

ضف إلى ذلك المراهنة على **إستراتيجية شد الأطراف** (دعم محور الاعتدال) **وإضعاف دول القلب وتفكيكها** ( محور المقاومة)، وبذلك **ينتظم المشهد الجيوسياسي المستقبلي في المنطقة وفق الرؤية الأمريكية،** وبالشكل الذي يودي إلى **استدامة المصالح الحيوية العليا** للولايات المتحدة، **ويضمن أمن إسرائيل ويخدم تطلعاتها الإقليمية** في المنطقة العربية.

بيد أن سياسات التدخل الدولي، ومشاريع التفكيك وإعادة البناء التي يستمر تجسيدها تحت مسمى "الربيع العربي" (الاستثمار في "الثورات" وتحويرها)، لم تؤدي فقط إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي، وإنما أيضا أفضت إلى **الإجهاز على ما تبقى** **من النظام الإقليمي العربي**.

الأمر الذي يستدعي **"يقظة إستراتيجية**"، تفضي إلى بناء مجموعة من السياسيات والإستراتيجيات المستقبلية، التي يمكن ترتكز عليها الدول العربية لمواجهة التدخلات الأجنبية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء في المنطقة. إذ يمكن أن تتوزع هذه البدائل الإستراتيجية ضمن ثلاثة مستويات أساسية، على **المستوى الوطني**، من خلال **استكمال مسار بناء الدولة الوطنية ومعالجة الضعف الهيكلي والعجز الوظيفي** للأنظمة القائمة. على **المستوى الإقليمي**، بالمراهنة على **الخيار التكاملي، وكذا العمل على بناء ترتيبات أمنية إقليمية،** أو حتى على **المستوى الدولي**، من خلال **التنويع من الشركاء الدوليين،** وبالخصوص المراهنة على الدور الصيني والروسي..، ليس فقط **لموازنة ومواجهة** التدخلات والأدوار التي تمارسها **قوى التفكيك** في المنطقة، وإنما أيضا **لاكتساب** **هامش أوسع من المناورة ومن حرية العمل في السياسة الدولية**.

**أهداف الورقة البحثية:**

تتوخى هذه الورقة البحثية، تحقيق الأهداف التالية:

* الكشف عن الأبعاد والرهانات التي انطوت عليها الإستراتجيات التدخلية للقوى الكبرى في المنطقة العربية، منذ أحداث11 سبتمبر إلى "الثورات العربية"، وكذا الوقوف على دراسة مضامين مشاريع التفكيك وإعادة البناء (الفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير، إذكاء الصراعات الطائفية) التي طرحتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتستمر في تجسيدها تحت مسمى "الربيع العربي"، من خلال الاستثمار في "الثورات العربية" والعمل على تحويرها.
* **التأسيس لوعي إستراتيجي مستقبلي، "يقظة إستراتيجية"،** بشأن المضاعفات والتبعات الخطيرة التي أفرزتها إستراتيجيات التدخل الدولي ومشاريع التفكيك وإعادة البناء على البنية الجيوسياسية العربية الراهنة.
* اقتراح البدائل والخيارات الإستراتيجية المتاحة، التي يمكن أن تراهن عليها الدول العربية في المستقبل، لمواجهة التدخلات الدولية ومخاطر الاختراق والتقسيم التي تعاني منها المنطقة العربية وبخاصة دول "محور المقاومة".

**إشكالية الورقة البحثية:**

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الرهانات والأبعاد التي تنطوي عليها إستراتيجيات التدخل الدولي ومشاريع التفكيك وإعادة البناء التي تسعى إلى تجسيدها قوى الهيمنة الدولية في العالم العربي؟ وما هي التداعيات والمضاعفات التي أفرزتها هذه الإستراتيجيات والمشاريع على البنية الجيوسياسية العربية الراهنة؟ وما هي البدائل والخيارات الإستراتيجية المستقبلية المتاحة التي يمكن أن ترتكز عليها الدول العربية لمواجهة التدخلات الدولية ومخاطر الاختراق والتقسيم التي تعاني منها المنطقة العربية، وبالخصوص دول "محور المقاومة" بعد "الربيع العربي"؟.

**فرضيات الورقة البحثية:**

اتساقا مع الإشكالية المطروحة، فإن المنطق المنهجي يستدعي فحص واختبار الفرضيات التالية:

* انتظام التوازنات الجيوسياسية والإقليمية، بالشكل الذي يضمن استدامة المصالح العليا للتحالف الأمريكي–الإسرائيلي في المنطقة العربية، يتوقف على مدى نجاح الإستراتيجيات التدخلية لتغيير النظم (وبخاصة في محور المقاومة) ومشاريع التفكيك وإعادة البناء.
* **الضعف الهيكلي والعجز الوظيفي للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة**، أدى إلى تحفيز قوى الهيمنة الدولية للتدخل في شؤون المنطقة والعمل تقسيمها، بالشكل الذي يخدم مشاريعها ورهاناتها الجيوسياسية.
* الإستراتيجية التدخلية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء (الفوضى الخلاقة، "الربيع العربي"، الشرق الأوسط الكبير) أدت إلى **الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي والأمني العربي**.
* فعالية الإستراتيجيات المستقبلية لمواجهة التدخلات الأجنبية والتصدي لمشاريع التفكيك وإعادة البناء، مرهونة بمدى النجاح في **استكمال مسار بناء الدولة الوطنية**، **بناء ترتيبات التكامل الإقليمي، والتنويع من الشركاء الدوليين**، وبالخصوص التعامل مع روسيا، الصين..، لموازنة ومواجهة مشاريع وأدوار **قوى التفكيك** في العالم العربي.

**هيكلة وتقسيم الورقة البحثية:**

سعيا للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى **هيكلة منهجية** متضمنة للمحاور التالية:

* **المحور الأول:** في تحديد المجال الجغرافي والقيمة الإستراتيجية للمنطقة العربية.
* **المحور الثاني:** الإستراتيجيات التدخلية في المنطقة العربية: منذ أحداث 11 سبتمبر إلى "الربيع العربي": الأبعاد والرهانات.
* **المحور الثالث:** البنية الجيوسياسية العربية في مواجهة مشاريع التفكيك وإعادة البناء: من الفوضى الخلاقة إلى ما بعد "الربيع العربي".
* **المحور الرابع:** تداعيات الإستراتيجيات التدخلية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء على البنية الجيوسياسية العربية الراهنة.
* **المحور الخامس:** آليات التصدي والمواجهة: بحث في البدائل والخيارات الإستراتيجية المستقبلية المتاحة.

**المحور الأول: في تحديد المجال الجغرافي والقيمة الإستراتيجية للمنطقة العربية.**

تشكل المنطقة العربية أحد الفضاءات الجيوسياسية "الحساسة"، التي تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، وتحتل مكانة هامة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، ليس فقط بحكم **مركزية** المنطقة في السياسة الدولية، وإنما أيضا بالنظر إلى أهميتها الحيوية على جميع الأصعدة الجيوسياسية، الجيواقتصادية، والحضارية.

**أولا: تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة العربية:**

يُطلق مصطلح المنطقة العربية (العالم العربي)، للدلالة على ذلك النطاق الجغرافي الشديد الاتساع، والممتد من المحيط إلى الخليج، والذي يجمع بين المشرق والمغرب العربي. إذ يشكل هذا الحيز الجغرافي ملتقى تقاطع القارات الثلاث، إفريقيا، أوروبا وآسيا، فضلا عن كونه يمثل خطا حدوديا فاصلا بين الشرق والغرب أو بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي. ([[1]](#endnote-1))

والملاحظ أن النطاق الجغرافي للعالم العربي، يتماهى مع مصطلح الشرق الأوسط الذي أطلقة "**ألفريد ماهان"** عام 1902، بيد أن الكتابات الإستراتيجية الغربية تفضل استخدام مصطلح الشرق الأوسط بدلا من مصطلح الوطن العربي، وذلك من أجل الزج بإسرائيل وجعلها كيانا طبيعيا في المنطقة العربية، فضلا عن اجتثاث الحس الوحدوي واستئصال العناصر الدافعة والمحفزة لتحقيق الوحدة والتكامل بين دول المنطقة.([[2]](#endnote-2)) كما أن الاستخدامات الغربية لمصطلح الشرق الأوسط **يغلب** **عليها الطابع التحكمي،** باعتبارها استندت في تعريفاتها للشرق الأوسط إلى **معايير واعتبارات إستراتيجية** أكثر منها **جغرافية وموضوعية**.([[3]](#endnote-3)) وعليه، فالشرق الأوسط من منظور غربي هو مصطلح فضفاض ومطاط **قد يضيق ويتسع** بحسب الرؤى والمصالح الجيوسياسية لقوى الهيمنة الدولية.

**ثانيا: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة العربية:**

إذا تناولنا أهمية المنطقة العربية على هدي النظريات الجيوسياسية، فإن المنطقة حسب طروحات **"هالفورد ماكيندر"** تشكل أحد مراكز الثقل الأساسية في جزيرة العالم، كما أن المنطقة تمثل حلقة اتصال وربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي، وعليه، فالمنطقة العربية تعد بحق محورا رئيسيا من محاور إستراتيجيات الهينمة العالمية. كما تعد المنطقة العربية في ضوء النظرية الجيوسياسية التي طرحها "**نيكولاس سبيكمان"** جزءا أساسيا من "المحيط الأرضي" "Rimlands" الذي يعتبر التحكم فيه مدخلا أساسيا لتحقيق السيطرة العالمية.([[4]](#endnote-4))

وتبرز الأهمية الجيوسياسية للعالم العربي، في كونه يشرف على مضائق إستراتيجية ومعابر بحرية هامة، ومن ذلك، قناة السويس، مضيق عدن، مضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب.([[5]](#endnote-5)) علاوة على ذلك، فإن اتساع الحيز الجغرافي للعالم العربي يوفر للمنطقة العمق الإستراتيجي والقدرة على نشر القواعد العسكرية الكفيلة بالدفاع وتأمين المنطقة من التهديدات والمخاطر الخارجية.

بالنظر إلى أهمية المنطقة **ومركزيتها في الجيوسياسية العالمية**، يقول "**جورج لينزوسكي"** في مؤلفه الشهير **"الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**": **"لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة تسعى للهيمنة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم." ([[6]](#endnote-6))**

**ثالثا: الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة العربية:**

تحظى المنطقة العربية بأهمية بالغة على الصعيد الجيواتصادي، باعتبارها تمتاز بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، إذ تشير لغة الأرقام إلى أن العالم العربي يحتوي على ثلثي 63% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط.وعلى حوالي 24 % من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كموارد حيوية وإستراتيجية بالنسبة لحضارة التصنيع العالمية. ([[7]](#endnote-7))

كما أن الأهمية الجيواقتصادية للعالم العربي، لا تكمن فقط في أهمية **موقعه المتوسط** الذي يتحكم في طرق المواصلات التي تعتبر بمثابة الشرايين الحيوية للتجارة الدولية، وإنما أيضا بحكم اشتماله على سوق استهلاكية واسعة، مما يجعله يشكل إحدى الساحات الرئيسية للحروب التجارية المحتدمة بين القوى الفاعلة التي تحكم حركة الاقتصاد العولمي.

**رابعا: الأهمية الجيوحضارية للمنطقة العربية:**

تكتسي المنطقة العربية أهمية بالغة على المستوى الجيوحضاري، بالنظر إلى كونها تشكل مهدا للحضارات ومركزا للإشعاع الثقافي والعلمي، فضلا عن كونها تمثل مهبطا للديانات السماوية التوحيدية الثلاث (اليهودية، المسيحية والإسلام). وعليه، فالمنطقة تمثل مهبط الوحي وأرض الأنبياء، ذلك أن الديانات السماوية الثلاث ظهرت في منطقة الشرق الأوسط ومنها انتشرت إلى باقي أنحاء العالم.([[8]](#endnote-8))

**ولذلك ليس من الغريب أن يكون للمنطقة ثقل ديني وحضور وجداني عند معتنقي الديانات الثلاث عبر العالم.**

تأسيسا على ما تقدم، يتضح أن الأهمية البالغة التي تحظى بها المنطقة العربية، جعلتها تشكل مركز استقطاب ومحور اندفاع السياسات التدخلية لقوى الهيمنة الدولية، فضلا عن كونها تحولت إلى **موضوع وهدف** لمشاريع التفكيك وإعادة البناء، قصد إضعاف المنطقة والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها.

**المحور الثاني: الإستراتيجيات التدخلية في المنطقة العربية: منذ أحداث 11 سبتمبر إلى "الربيع العربي": الأبعاد والرهانات.**

بالرغم من أن مبدأ عدم التدخل، السيادة، احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية..، **بشكل حر وسيد**، تعتبر من **"القواعد الآمرة"** التي أقرها القانون الدولي لنقل العلاقات والتفاعلات الدولية **من حالة الطبيعة** إلى **حالة المجتمع** حسب التعبير الأثير عند "**هوبز"**، إلا سياسات القوى الكبرى القائمة على منطق الاستخدام الأحادي للقوة، انتهكت كل القواعد والمكاسب التي توصل إليها القانون الدولي.

والملاحظ أن البنية الجيوسياسية العربية منذ أحداث 11 سبتمبر إلى "الربيع العربي" شكلت **موضوع وهدف** لمختلف صور التدخل الدولي سواء كانت هذه التدخلات مباشرة أم غير مباشرة، كما يوضح الشكل التالي:

**الشكل رقم (1): أبعاد الإستراتيجيات التدخلية الشاملة في المنطقة العربية. ([[9]](#endnote-9))**

**استخدام القوة العسكرية للإطاحة بالأنظمة، حروب إسباقية، تدخلات عسكرية لحماية حقوق الإنسان...**

**تدخلات مباشرة**

**مقاربة تدخلية شاملة**

**الإستراتيجية التدخلية الشاملة في المنطقة العربية**

**مبادرات الإصلاح السياسي والديمقراطي، الضغوطات الخارجية، تمويل ودعم وتسليح المعارضة...**

**تدخلات غير مباشرة**

**أولا: الإستراتيجيات التدخلية في المنطقة العربية بعد أحداث11 سبتمبر:**

ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية لتغيير النظم في المنطقة العربية على **مقاربة تدخلية شاملة،** لم تقتصر فقط على الاستخدام الأحادي للقوة، وفق **المنطق "الكلاوزفيتزي"** القائم على فكرة **"الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى"**([[10]](#endnote-10))، وإنما أيضا لجأت إلى مختلف صور وأساليب التدخل غير المباشر. وقد مثلت الضربات الاستباقية بعد أحداث 11 سبتمبر، **المبدأ الحاكم والمحرك** للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، ليس فقط من أجل القضاء على التنظيمات الإرهابية، وإنما أيضا لتغيير الأنظمة السياسية التي يتشكل منها "**محور المقاومة"** المناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة.

وقد تجلت هذه الإستراتيجية بشكل واضح في الخطاب السياسي الأمريكي، المتمحور حول مفاهيم بالغة الخطورة، من قبيل: **"ترويض الدول"، " تأديب الأمم"، "إعادة بناء الدول"**...الخ.

واللافت للنظر، أن التدخلات العسكرية الأمريكية لتغيير النظم، لم ترتكز فقط على التفوق العسكري الكاسح للولايات المتحدة، الذي يركن إلى **منطق الثورة في الشؤون العسكرية (RMA)** أو حتى استخدام الحلف الأطلسي **كظهير إستراتيجي** في الحملات الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة لجأت أيضا إلى توظيف **المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة** على غرار الدور الذي لعبته "**شركة** **بلاك ووتر"** في العراق، وذلك لتنفيذ بعض "المهمات القذرة" وللإفلات من المسؤولية الجنائية الدولية.([[11]](#endnote-11))

في الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تقتصر فقط على الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، بل لجأت أيضا إلى مختلف أساليب التدخل غير المباشر، ولذلك منذ إعلان شعار **"الحرب الكونية على الإرهاب"،** توالت على المنطقة العربية المبادرات والضغوط الأمريكية **لدمقرطة المنطقة وإصلاحها** (كصور للتدخل غير المباشر)**،** نتيجة إقامة **سلسلة من العلاقات الارتباطية بين انعدام الديمقراطية وانتشار الإرهاب، وبين تحقيق الديمقراطية وإحلال السلام، وبين إحلال السلام والازدهار الاقتصادي، وبين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبين الاستقرار السياسي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط.([[12]](#endnote-12))**

ذلك أن الانطباع العام السائد في الدوائر الإستراتيجية الغربية، يقوم على فكرة مفادها أن الفشل السياسي والعجز الديمقراطي..، كلها عوامل توفر البيئة الملائمة لتنامي حركيات العنف والإرهاب، الذي عادة ما يتم تصديره إلى "العالم المتحضر": الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.([[13]](#endnote-13)) وفي هذا الإطار أكد الرئيس "**بوش" (الابن)** في خطابه الذي ألقاه أمام الكونجرس عن حالة الإتحاد في 21 جانفي 2004: "طالما بقي الشرق الأوسط مكانا للاستبداد واليأس والغضب، فإن المنطقة ستستمر في تفريخ الناقمين والحركات المهددة لأمن أمريكا وأصدقائها، لهذا فإن الولايات المتحدة مصرة على المضي قدما في إستراتيجيتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط." ([[14]](#endnote-14)) وفي السياق ذاته، أكد "**ريشارد هاس"** أن قضية نشر وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت ولا تزال تشكل قضية مركزية وتقليد راسخ في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن الولايات المتحدة سوف تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات وليس وسط الأنظمة الاستبدادية والفوضوية." ([[15]](#endnote-15))

**بيد أن الديمقراطية هي ليست وصفة جاهزة يمكن تصديرها من مجتمع إلى آخر، أو فرضها عبر الضغوطات والتدخلات الخارجية، ذلك أن العنصر الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم، ذلك أن الديمقراطية تتطلب مجموعة من الشروط الموضوعية والفنية المتعارف عليها في أدبيات علم التحول الديمقراطي.([[16]](#endnote-16))**

إن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية، ترى أن تحقيق مصالحها الأمنية والجيوسياسية في الوطن العربي، يقتضي بالأساس إعادة ترتيب وهيكلة مجمل المنطقة، من خلال الاعتماد على تكتيكات التدخل والاختراق غير المباشر لإحداث إصلاحات بنيوية وظيفية في مجمل النظام الإقليمي العربي.([[17]](#endnote-17))

وتأسيسا على ذلك، فقد انطوت الأبعاد المضامينية الشاملة للمبادرات الإصلاحية **الوافدة على المنطقة من الخارج،** والتي عبر عنها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" على مختلف أساليب التدخل غير المباشر، للتأثير على **التركيبة السلطوية** لدول المنطقة، فضلا عن تغيير أنساقها الاجتماعية والثقافية والقيمية..، وذلك من خلال التدخلات التالية:

**آليات التدخل الثقافي:** من خلال العمل على إحداث تغييرات جذرية في الأنساق الثقافية ونظام القيم والمفاهيم والمعتقدات الإسلامية، فضلا عن التدخلات الأمريكية في المناهج التعليمية والتربوية، وفي نظام الأسرة وقوانينها، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للإصلاح والتحديث لاستئصال جميع المعتقدات التي تدعو إلى التطرف والإرهاب (حسب المنظور الغربي).([[18]](#endnote-18))

**آليات التدخل الإعلامي:** وذلك ليس فقط من خلال استصدار القوانين التي تهدف إلى غلق القنوات الإعلامية التي تعتبرها الولايات المتحدة تحرض على المقاومة، ولكن أيضا من خلال التدخل في مضامين الصحافة والإعلام في الدول العربية بذريعة مكافحة الإرهاب.

**آليات التدخل السياسي:** من خلال مشاريع الإصلاح الديمقراطي والسياسي الوافدة من الخارج، والتي تستهدف تغيير الأنظمة السياسية والتأثير على التركيبة السلطوية لدول المنطقة، وبالخصوص تلك المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلا عن التصريحات والخطب الرسمية التي تناشد شعوب دول المنطقة للإطاحة بحكوماتها من خلال تمويل المجتمع المدني وإثارة حركات التمرد والثورة.

**آليات التدخل الدبلوماسي:** بواسطة ممارسة مختلف أشكال الضغط والإكراه على دول المنطقة لجرها وإدماجها في المشاريع الجيوسياسية الأمريكية-الصهيونية كمشروع الشرق الأوسط الكبير، أو للزج بها في دوائر التحالف الإستراتيجي والأمني الذي تقوده قوى الهيمنة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كالمبادرات الأمنية التي يطرحها الحلف الأطلسي على دول المنطقة، ضف إلى ذلك الضغوطات المختلفة التي تمارس على دول المنطقة لإجبارها على التعاون الأمني والاستخباراتي في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.([[19]](#endnote-19))

كما تجدر الإشارة، أن الولايات المتحدة عادة ما تلجأ إلى توظيف ورقة الإصلاح والتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان لمساومة دول المنطقة، والضغط عليها لإجبارها لتقديم معلومات إستخباراتية والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة في إطار حربها الكونية على الإرهاب.

**آليات التدخل الاقتصادي والعقوبات الدولية:** من خلال تفعيل آليات الحصار، المقاطعة والضغوطات الاقتصادية لتليين المواقف السياسية للدول المناهضة للسياسة الأمريكية، والعمل على التأثير في توجهات سياساتها الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مختلف العقوبات والضغوطات الأمريكية التي مُورست على سوريا للتأثير على توجهات سياستها الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

* الامتناع عن دعم حركات المقاومة، التي عادة ما توصف في الدوائر الأمريكية والإسرائيلية بالإرهابية.
* عدم توفير مأوى لقادة النظام العراقي الذي أطاحت به الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من القضايا الأخرى. ([[20]](#endnote-20))

**ثانيا: الإستراتيجيات التدخلية في إطار الثورات العربية:**

لقد شكلت المنطقة العربية بعد "الربيع العربي"، إحدى الساحات الرئيسية للتدخلات الأجنبية، الأمر الذي تجلى بالأساس من خلال التدخل الأطلسي في ليبيا، وكذا تحول الدولة السورية إلى مركز استقطاب ومحور اندفاع القوى الإقليمية والدولية وبأجندات ومصالح متباينة.

والملاحظ أنه بالرغم من أن المبررات والمسوغات التي تقدمها القوى المتدخلة في إطار "الثورات العربية"، كما توضح ذلك الحالة الليبية تتمحور بالأساس حول حماية حقوق الإنسان والديمقراطية..، بيد أن الواقع الدولي، يقر بأن هذه التدخلات انطوت على أهداف ورهانات إستراتيجية بامتياز، ومن ذلك، تفكيك أنظمة دول الممانعة المناوئة للمصالح الأمريكية، فضلا عن التأثير على التوازنات الإقليمية وجعل المشهد الجيوسياسي الإقليمي ينتظم وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية.([[21]](#endnote-21))

ويُضاف إلى ما سبق، استهداف التدخلات التي تمارسها قوى الهيمنة الدولية كما توضح الحالة الليبية، تحقيق الرهانات الجيواقتصادية والطاقوية، خاصة في ظل بروز مقولة **"من يسيطر على مصادر الطاقة يتحكم في التوازنات الجيواتصادية الدولية ومن ثم يهيمن على العالم."([[22]](#endnote-22))**

على ضوء ما سبق، يمكن القول، أنه إذا كانت التدخلات العسكرية المباشرة في العراق وليبيا (مؤخرا) هي وسيلة **لتغيير الأنظمة من الأعلى،** فإن المشاريع الإصلاحية الوافدة على المنطقة و"ثورات الربيع العربي"، هي بمثابة وسيلة **لتغيير النظم من الأسفل،** من خلال تفعيل آليات التدخل والاختراق غير المباشر.

**المحور الثالث: البنية الجيوسياسية العربية في مواجهة مشاريع التفكيك وإعادة البناء: من الفوضى الخلاقة إلى ما بعد "الربيع العربي".**

منذ "**مؤتمر كامبل بانرمان" (1907)،** إلى "الربيع العربي"، والمنطقة العربية تواجه تحديات ومخاطر التفكيك وإعادة البناء التي يمكن إبرازها في المشاريع التالية:

**أولا: مشروع الشرق الأوسط الكبير:**

لقد شكلمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته إدارة المحافظين الجدد سنة 2004، أحد المحاور الأساسية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وقد تضمن المشروع ثلاثة أبعاد رئيسية:

* **تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:** من خلال تشجيع الانتخابات الحرة، حرية واستقلالية الإعلام، الشفافية ومكافحة الفساد، تطوير وترقية منظمات المجتمعات المدني...الخ.([[23]](#endnote-23))
* **بناء مجتمع معرفي:** من خلال معالجة تحديات التعليم في المنطقة وتطوير وإصلاح التعليم وتعزيز الجهود الساعية لمحو الأمية، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة...الخ.
* **توسيع الفرص الاقتصادية:** من خلال إطلاق ديناميكية جديدة في المنطقة تستهدف تحقيق التنمية والتحول الاقتصادي، وإطلاق قدرات القطاع الخاص والزج بالمنطقة في الليبرالية الاقتصادية وتعزيز التجارة الحرة والتعاون الإقليمي...الخ.([[24]](#endnote-24))

بالرغم من أن هذا المشروع وضع اليد على القضايا والإشكاليات الرئيسية التي عصفت بالمنطقة العربية وجعلتها في "**الثقب الأسود"،** كانعدام الديمقراطية والتنمية وضعف الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة القائمة، إلا أن هذا المشروع ينطوي على أبعاد ومضامين جيوسياسية خطيرة، باعتباره يهدف إلى إعادة ترتيب الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة، عبر تفعيل آلية "التفكيك وإعادة البناء"، وبالتالي والإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي العربي، لتقوم على أنقاضه **هيكلة وبناء جيوسياسي جديد** يقوم على فكرة الشرق أوسطية التي يقودها التحالف الأمريكي-الإسرائيلي. ([[25]](#endnote-25))

كما أن المشروع يهدف إلى جعل إسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة، وكذا العمل على طمس الهوية العربية والإسلامية وإفراغ المنطقة من محتواها العربي والإسلامي، وبذلك، يتم ضرب المقومات الثقافية والحضارية الإسلامية للوطن العربي وتذويبه في نطاق أوسط غير محدد العالم.

وبالنظر إلى المخاطر الجسيمة والنزعة التدخلية التي ينطوي عليها مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبلورت ممانعة كبيرة للمشروع من طرف شعوب وحكومات المنطقة، بل حتى الدول التي يُطلق عليها "بالمعتدلة والصديقة" في الدوائر الأمريكية، رفضت هذه المشروع الوافدة من الخارج.

**ثانيا: مشروع الفوضى الخلاقة:**

تعتبرالفوضى الخلاقة مشروع سياسي-إستراتيجي **أطلقة اليمين السياسي** في الولايات المتحدة، وتم التنظير له في "**معهد أمريكان أنتربرايز"** الذي يعتبر **"قلعة" المحافظين الجدد.** وقد أطلقت **"كوندوليزا رايس"** مصطلح الفوضى الخلاقة في عام 2005 في صحيفة "**واشنطن بوست"** للدلالة على رؤية إصلاحية لتغيير الشرق الأوسط "نحو الأفضل".

ويشير مفهوم الفوضى الخلاقة في إطارها العربي الشرق أوسطي، إلى فكرة مفادها "أن المجتمعات العربية راكدة سياسيا، ولكي يتحرك ركودها لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير."([[26]](#endnote-26)) وعلى هذا، فالفوضى الخلاقة تتأسس نظريا على **ثنائية التفكيك والتركيب**، ومن فكرة أن **النظام ينبثق من الفوضى**.

وقد شكلت الفوضى الخلاقة محورا هاما في إستراتيجية المحافظين الجدد تجاه مسارات التغيير **والحملات الطويلة من الهندسة الاجتماعية** في الوطن العربي، ولذلك، يرى **"مايكل ليدن" "أن "التدمير البناء"** هو صفتنا المركزية، فالوقت قد حان لإعادة صياغة المنطقة العربية، عبر تغيير ليس فقط النظم بل الجغرافيا السياسية أيضا، انطلاقا من رؤية خاصة تقود إلى **"تصميم جديد لبناء مختلف."**([[27]](#endnote-27)) بمعنى إحداث الفوضى لتفكيك الدول العربية وإعادة تركيبها وفق منطق سايكس بيكو جديد، ولكن على أسس عرقية ومذهبية.

والملاحظ أن العراق شكل إحدى الدول العربية الأكثر تأثرا بنظرية الفوضى الخلاقة، باعتباره تعرض إلى آلية **"العلاج بالصدمة"** وإلى ثنائية التفكيك وإعادة البناء، وهو الأمر الذي تجلى بالأساس من خلال تعاليم **"بول بريمر"** والتدمير الأمريكي للعراق **وحل وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية**. ومن خلال هذه الفوضى يتم بناء العراق الجديد الذي ينقسم وفق المخطط الأمريكي إلى ثلاث دويلات طائفية: دولة السنة، وأخرى للشيعة وثالثة للأكراد. ([[28]](#endnote-28))

وعليه، إن ما اعتبرته **"رايس"** "تغيير نحو الأفضل" عند طرحها لمشروع الفوضى الخلاقة، اتضح أنه لا يعدو أن يكون سوى تغيير نحو الأسوأ، ذلك أن التجربة العراقية أثبتت مدى فشل **الثورة الديمقراطية** **الموعودة التي تنطلق من العراق لتعم الشرق الأوسط بأكمله**، بل أن تطبيق مشروع الفوضى الخلاقة، قاد العراق من **أقصى الديكتاتورية إلى أقصى درجات الفوضى والانفلات الأمني**، وهو ما ساهم أيضا في تحول العراق إلى أرض خصبة لتفشي ظاهرة الإرهاب ومركزا لاستقطابه عبر العالم.

**ثالثا: الطروحات الإستشراقية الجديدة: "برنارد لويس" وحدود الدم:**

تضمن المشروع الذي طرحه المستشرق اليهودي "**برنارد لويس"، ووافق عليه الكونغرس الأمريكي** عام 1983**،** وعملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تطبيقه، وبخاصة في مرحلة المحافظين الجدد**،** خطة متكاملة لتقسم وتقطيع الوطن العربي إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس عرقية ومذهبية، وقد جاء في هذا المشروع أن **سوريا ستقسم إلى أربع دويلات:** دويلة دمشق السنية، دويلة حلب السنية، دويلة علوية ودويلة درزية. **أما مصر فستقسم إلى ثلاث دويلات:** دويلة قبطية عاصمتها الإسكندرية، دويلة سنية عاصمتها القاهرة، ودويلة النوبة عاصمتها أسوان. **أما المغرب العربي،** فسيقسم إلى: دولة المغرب العربي، دولة البربر، دولة البوليزاريو. ونفس المنطق ينسحب على العراق، لبنان والسودان (الذي تم تقسيمه) المرشحة للتقسيم على أسس عرقية ومذهبية.([[29]](#endnote-29))

ومن بين المشاريع الأمريكية التي تنطوي على مخاطر جسيمة على سيادة الدولة و**وحدتها الترابية** في العالم العربي، تجدر الإشارة إلى الخريطة التي حددت ملامح الشرق الأوسط الجديد، والمنشورة في **مجلة القوات العسكرية الأمريكية** في جويلية 2006، تحت عنوان: **"حدود الدم"،** والتقرير يتماهى بشكل واضح مع **مشروع "لويس"،** ويقوم على فكرة أساسية مؤداها أن الحدود السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) لدول المنطقة في أوائل القرن العشرين، لم تأخذ بعين الاعتبار الحدود الأنثروبولوجية والخصائص العرقية والدينية لشعوب المنطقة.

الأمر الذي أدى إلى تجميع العديد من العرقيات المتناحرة في دولة واحدة، وعلى هذا الأساس، فإن حدود الشرق الأوسط تسبب خللا وظيفيا داخل الدولة نفسها، وبين الدول مع بعضها البعض، من خلال سياسات لا أخلاقية تمارس ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية، بسبب التطرف الديني، القومي والمذهبي، **الأمر الذي** **يستوجب إعادة رسم حدود سياسة جديدة لدول المنطقة**، من **خلال لم الشمل على أساس الدين والقومية في دولة واحدة**، مما يعزز الاستقرار في الشرق الأوسط. ([[30]](#endnote-30)) ولعل هذا ما توضحه الخريطة التالية:

**الخريطة رقم (1): التقسيم الجديد للوطن العربي.([[31]](#endnote-31))**

****

والملاحظ أن هذه الإستراتيجية، تلتقي تماما مع السياسة الصهيونية التي تهدف إلى تقسيم وإضعاف مجمل المنطقة العربية خدمة لمطلب الأمن القومي الإسرائيلي، وفي هذا الصدد يقول **"جوناثان كوك"**: "إن المحافظين الجدد يشاركون إسرائيل بقوة في ضرورة مواصلة هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى إلغاء أي دور لدول الشرق الأوسط وإغراقها في المشكلات الداخلية التي تعمق من ضعفها، وتصرفها على إتباع سياسة موحدة لتحقيق الطموحات التي عبرت عنها شعوب المنطقة في مراحل تاريخية متعاقبة، والتي لا يراها هذا التيار السياسي مواتية لإسرائيل، ولا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية" ويتابع **"كوك"** قوله: "إن الهدف هو بدأ موجة من الصراع الطائفي انطلاقا من العراق إلى كل المنطقة." ([[32]](#endnote-32))

**رابعا: الربيع العربي بين الثورة والفوضى وسيناريوهات التقسيم:**

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات، هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها حول "ربيع" التغيير العربي، في ما إذا كان استمرار للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أو أنه صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان رد فعل منطقي لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.([[33]](#endnote-33))

من المعروف أن **بداية الثورات ليست مثل نهايتها**، وهناك مسلّمة في العلوم الاجتماعية، تقر أن الحكم على الظاهرة خلال حدوثها لن يوصلنا إلى استنتاجات قطعية وموضوعية، ذلك أن الظواهر الاجتماعية والسياسية تطلب رصداً وتحليلاً في حالة من الاستمرارية والسيرورة والتقاطع مع مجموعة بنيوية، وهذا يتطلب فترة من الزمن حتى نستطيع رصد التحولات الهيكلية الكبرى جرّاء "الثورات العربية" بشكل موضوعي. وعليه، ليس من الحكمة التعجيل بإطلاق الأحكام النهائية على "الربيع العربي"، بيد أن **الواقع يقر** بعد مرور6 سنوات على انطلاق "الثورات" أن حصاد ونتائج "الربيع العربي" **مدمرة** حيث أدت إلى حالة من الفوضى والانفلات الأمني، تراجع معدلات الإنتاج، الاضطرابات الطائفية، انهيار الدولة الوطنية وتنامي دور الفواعل غير الدولاتية كالتنظيمات الإرهابية، انهيار ما تبقى من النظام الإقليمي العربي...الخ.

وعلى هذا، هناك من المحللين من يعتبر **أن هذه الثورات لا تعدو أن تكون** **سوى استمرار لمشاريع سابقة أطلقتها الولايات المتحدة في المنطقة**، كمشروع الشرق الأوسط الكبير والفوضى الخلاقة، ذلك أن مآلات ومخرجات هذه الثورات **اتسقت وتماهت** تماما مع الأهداف العليا التي أطلقتها تلك المشاريع، خصوصا ما يتعلق بتغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، من خلال طرح سيناريوهات لتقسيم دول "الربيع العربي" على أسس عرقية ومذهبية، كما هو الحال بالنسبة **"لسوريا المفيدة"** المرشحة للتقسيم**،** نفس المنطق ينسحب على ليبيا واليمن.

كما أن نتائج الثورات، تؤكد على الاستمرار في تطبيق **إستراتيجية شد الأطراف** (دعم دول الاعتدال، دول الخليج الصديقة للولايات المتحدة) **وتمزيق دول القلب** (محور المقاومة) وإغراقها بإذكاء الصراعات الطائفية([[34]](#endnote-34))، كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق سابقا، ولذلك، فالدول الأكثر تأثرا "بالربيع العربي" هي دول **محور المقاومة** المناهض لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجعل من التوازنات الإقليمية في المنطقة تنتظم وفق الرؤية الخادمة التحالف الأمريكي-الإسرائيلي.

**المحور الرابع: تداعيات الإستراتيجيات التدخلية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء على البنية الجيوسياسية العربية الراهنة.**

لقد أفضت الأبعاد الكلية للإستراتيجية التدخلية ومشاريع تفكيك المنطقة وإعادة بنائها، إلى إفراز مضاعفات خطيرة على البنية الجيوسياسية العربية، كما أدت السياسات التدخلية لقوى الهيمنة الدولية إلى انتهاك سيادة دول المنطقة والتعدي على حق شعوبها في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدستورية (القانونية) بشكل حر وسيد، بعيدا عن الإملاءات والضغوطات الخارجية.([[35]](#endnote-35)) كما أدت إلى **الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي والأمني العربي** الذي وصفه **"أحمد داود أوغلو"** في كتابه الشهير **"العمق الإستراتيجي"** "بأنه كجدار مخلخل البناء مفكك اللبنات، وبالتالي فإن تحريك أية لبنة من لبناته سيؤدي حتما إلى انهياره." ([[36]](#endnote-36))

وعليه، فالعالم العربي، وبالخصوص في المرحلة الممتدة منذ 11 سبتمبر إلى ما بعد "الربيع العربي" أصبح يواجه تحديات إستراتيجية خطيرة، باعتبار المنطقة شكلت أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثرا بالحملة الأمريكية على الإرهاب وبمشاريع التفكيك وإعادة البناء وبتداعيات الربيع العربي، كما مثلث إحدى الساحات المفتوحة على كل أساليب وتكتيكات التدخل الدولي التي كانت تستهدف الإطاحة بالأنظمة المناوئة للسياسة الأمريكية في المنطقة وتنصيب أخرى موالية، فضلا عن اللجوء أكثر إلى سياسات الهيمنة وبسط النفوذ ومختلف أساليب القسر والإكراه..، كما أن المنطقة أصبحت تشكل **موضوع وهدف للحروب والقواعد العسكرية الأمريكية ومختلف المشاريع الجيوسياسية** التي تقوم على منطق التفكيك وإعادة البناء، كالفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير، "الربيع العربي" على الوجه الذي يخدم المصالح الحيوية للتحالف الإستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى وضع مجمل المنطقة العربية **على خط الإنكشافية**.([[37]](#endnote-37))

ولذلك، يرى "**برهان غليون"** "أن المشاريع والتدخلات الأجنبية في الشرق الأوسط، منذ أحداث 11 سبتمبر إلى "الربيع العربي"، تهدف إلى وضع وصاية مباشرة على دول المنطقة، من خلال إعادة تشكيل وترسيخ قواعد نظام شرق أوسطي شبه استعماري، كما تهدف هذه المشاريع إلى الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير الشرق الأوسط وحددت اتجاهات تطوره منذ انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية." ([[38]](#endnote-38)) ومن هذا المنطلق، فإن هذه المشاريع والسياسات التدخلية تعد انتهاكا صارخا لسيادة دول المنطقة وأمنها القومي.

ولذلك، إن الإستراتيجية التدخلية لتغيير النظم ومشاريع التفكيك وإعادة البناء المتمثلة في الفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير، "الربيع العربي"، **أصابت في الصميم معاهدة واستفاليا** (1648) التي لطالما رسخت مجموعة من المبادئ المعيارية المكرسة لقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها الإقليمية عبر إقرار مبدأ عدم التدخل كحصن منيع لحماية السيادة الوطنية للدولة.([[39]](#endnote-39))

وبصفة عامة، ويمكن إبراز التداعيات التي أفرزتها الإستراتيجيات التدخلية لتغيير النظم ومشاريع التفكيك وإعادة البناء منذ أحداث 11 سبتمبر إلى الربيع العربي، في النقاط التالية:

* تقويض سيادة دول المنطقة وأمنها القومي، بفعل التدخلات الأجنبية لتغيير ليس فقط الأنظمة السياسية، وإنما أيضا الأنساق القيمية والاجتماعية والثقافية..، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لحق شعوب المنطقة في اختيار طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والقيمية..، بشكل حر وسيد.
* تقويض الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية لدول المنطقة، من خلال مشاريع الفوضى الخلاقة الشرق الأوسط الكبير، "الربيع العربي"، التي أدت إلى تقسيم دول المنطقة كما هو الحال بالنسبة للسودان، والأمر قد ينسحب أيضا على سوريا، العراق، اليمن، وليبيا بفعل مآلات "الربيع العربي".
* استهداف الدولة الوطنية لاسيما دول "محور المقاومة"، لتحل محلها دويلات طائفية في درجة كبيرة من التناحر وعدم القدرة على التعايش.
* انتهاك السيادة الاقتصادية لدول المنطقة، من خلال النهب الذي تمارسه قوى الهيمنة الدولية للثروة للنفطية في العراق وليبيا، لاسيما بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على المناطق النفطية. وعليه، فالمساعي الغربية للتحكم في الثروة النفطية للمنطقة، تتعارض مع حق الدولة الكامل وغير المنقوص في السيادة على مواردها وثروتها الطبيعية.
* تنامي ظاهرة الفوضى والانفلات الأمني، انتشار السلاح، انهيار الدولة الوطنية وتنامي دور الفواعل غير الدولاتية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام..، نتيجة تداعيات "الربيع العربي".([[40]](#endnote-40))

بالنظر إلى التداعيات الخطيرة التي أفرزتها التدخلات الأجنبية لتغيير النظم، والمشاريع الجيوسياسية للتفكيك وإعادة البناء، فقد تحول العالم العربي إلى **منطقة رخوة في درجة كبيرة من الاختراق والانكشافية**، وهو ما دفع **"كارل براون"** إلى القول: **"إن المنطقة العربية أصبحت المنظومة الفرعية الأكثر اختراقا من بين منظومات العلاقات الدولية." ([[41]](#endnote-41))**

**المحور الخامس: آليات التصدي والمواجهة: بحث في البدائل والخيارات الإستراتيجية المستقبلية المتاحة.**

تقتضي عملية مواجهة تحديات التدخلات الأجنبية، والتصدي لمشاريع التفكيك وإعادة البناء في المنطقة، أن تراهن الدول العربية في المستقبل المنظور على مجموعة من البدائل والخيارات الإستراتيجية، التي يمكن إدراجها ضمن ثلاث مستويات أساسية:

**أولا: الخيارات والبدائل على المستوى الوطني:**

يشكل استكمال مسار عملية بناء الدولة، بكل ما تنطوي عليه هذه العملية من أبعاد سياسية ومؤسساتية واقتصادية وأمنية، إحدى الآليات التي يمكن أن تراهن عليها الدول العربية لمواجهة التدخلات والمشاريع التي تطرحها **قوى التفكيك** على المنطقة، خاصة وأن **الضعف الهيكلي** **والعجز الوظيفي للأنظمة السياسية** لدول المنطقة، كان على الدوام هو السبب الرئيسي لتدويل قضاياها وتدخل القوى الكبرى في شؤونها الداخلية، وهو أيضا السبب الرئيسي الذي جعل الكثير من دول المنطقة تتحول إلى **موضوع للتبعية الخارجية ولسياسات الهيمنة الدولية.** ولذلك، يعد استكمال مسار عملية بناء الدولة **حصنا منيعا** أمام سياسات التدخل الدولي ومشاريع التفكيك وإعادة البناء.

**ثانيا: الخيارات والبدائل على المستوى الإقليمي:**

يتعين على الدول العربية قصد مواجهة التدخلات والمشاريع التي تطرحها قوى التفكيك في المنطقة، المراهنة على طرح مشروع تكاملي خاص بها، يعكس مصالحها الحيوية ويعبر عن **إرادتها السيادية بعيدا عن الضغوطات التي تمارسها القوى الكبرى،** ذلك أن التوجه نحو الإقليمية (الخيار التكاملي) لا يشكل فقط **حصنا منيعا** لمواجهة المساعي الأمريكية-والإسرائيلية لإضعاف المنطقة والسيطرة عليها، وإنما أيضا كون الخيار التكاملي يعد **ضرورة إستراتيجية ومسألة حتمية في عصر العولمة الذي لا تعيش فيه إلا التكتلات الإقليمية**، كما أن التوجه نحو الإقليمية سيحقق الكثير من المزايا للدول العربية، ومن ذلك، اكتساب **القوة التفاوضية** التي تمكنها من التعامل بندية مع الأطراف الخارجية وفق مبدأ **توازن القوى وتوازن المصالح**، وإقامة علاقات تعاون وشراكة مع هذه الأطراف تكون من نوع **كاسب/كاسب،** بالإضافة إلىتحقيق الأمن والتنمية، وكذا الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي مسار العولمة بشكل إيجابي، وتجنب مخاطر التهميش والإقصاء...الخ.

بيد أن الدول العربية لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية ولم تدرك بعد أهمية بناء التكامل الإقليمي، بل والأكثر من ذلك اتجهت كما يقول "**محمد السعيد إدريس":** " **إلى التمسك بسيادتها إلى حد الإسراف إبان الدعوة للمشاريع الوحدوية، وتمسكت بقوة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وجعلته حصنا منيعا لصد أية دعوة إلى الوحدة العربية، كما كانت المشاحنات والخصومات تنفجر بين الدول العربية بدافع الغيرة على السيادة، ولكن كل هذا لم يحدث في علاقة الدول العربية مع الأطراف الخارجية، حيث كان التساهل لدرجة التفريط في كل ما يمت بصلة لهذه السيادة الوطنية."** ([[42]](#endnote-42))

كما يتعين على الدول العربية المراهنة على تفعيل هياكل الأمن الإقليمي "اتفاقية الدفاع المشترك" لجامعة الدول العربية، بدلا من الاستعانة بالتدخلات الأجنبية لإدارة الأزمات في المنطقة، الأمر الذي جعل من **الأمن العربي قضية أطلسية أكثر منها عربية**، وبالتالي يصبح الحلف الأطلسي هو الحكم والفيصل السياسي والعسكري في حسم النزاعات والأزمات التي تنشب في المنطقة العربية، خاصة أن بعض دول المنطقة فتحت الأبواب على مصراعيها للتدخلات الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى **أطلسة الأمن العربي**، حيث تصبح الحماية الأمنية الأطلسية أهم بكثير من أية إستراتيجية أمنية عربية.([[43]](#endnote-43))

**ثالثا: الخيارات والبدائل على المستوى الدولي:**

يرى **"يوهان غالتونغ"** أن التنويع من الشركاء الإستراتيجيين الدوليين آلية هامة لكسر علاقات التبعية والهيمنة الخارجية، ومن هذا المنطلق، يتعين على الدول العربية، أن لا تحصر علاقات الدولية مع دول بعينها، وإنما عليها التوجه إلى سياسة التنويع من الشركاء الدوليين، وبخاصة المراهنة على دور الصين، روسيا، الهند وإيران ليس فقط **لموازنة ومواجهة** المشاريع التي تمارسها قوى التفكيك في المنطقة، وإنما أيضا لاكتساب هامش أوسع من المناورة ومن حرية العمل في السياسة الدولية.

**ويُضاف إلى ما سبق، أهمية وضرورة الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات، باعتبارها تؤسس لوعى إستراتيجي و"يقظة إستراتيجية"، وتعلب دور المنبه بالمخاطر والتحديات التي تواجه العالم العربي، فضلا عن كونها يمكن أن تشكل "ظهير معرفي" يعين الأنساق العليا لدول المنطقة على اتخاذ أفضل الخيارات والبدائل الإستراتيجية التي من شأنها مواجهة التدخلات الأجنبية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء التي تعاني منها الكثير من الدول العربية.**

**خاتمة:**

من خلال **تضاعيف صفحات** هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

* التأكيد على أنه، بالرغم من كون العوامل التي أدت إلى انكشاف البنية الجيوسياسية العربية ترجع إلى حرب الخليج الثانية (1991)، التي عززت التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، إلا أن التدخلات الأجنبية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء، وما أفرزته "الثورات العربية" من تداعيات..، **أدت إلى** **الإجهاز على ما تبقي من النظام الإقليمي والأمني العربي**.
* التأكيد على أنه، إذا كانت سيادة الدولة وأمنها القومي في المنطقة العربية، كانت **ضحية "للعبة صفرية"** في إطار **الصراع القطبي والتنافس الإستراتيجي** الأمريكي السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر و"الربيع العربي" أدت إلى إفراز مشاريع جديدة للتفكيك وإعادة البناء، ومن ذلك، الشرق الأوسط الكبير، الفوضى الخلاقة، "ثورات الربيع العربي"، إذكاء الصراعات الطائفية...الخ.
* التأكيد على أن البنية الجيوسياسية العربية الراهنة، أصبحت **محل** **انتهاك واختراق** على نطاق واسع **من الأعلى،** من خلال التدخلات الأجنبية في إطار "الثورات العربية" ومكافحة الإرهاب..، **ومن الأسفل بفعل** مشاريع التفكيك وإعادة البناء، كالفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط الكبير، "الربيع العربي"، إذكاء الصراعات الطائفية، "إستراتيجية شد الأطراف"، وغيرها من السياسات التي تستهدف **تفجير دول المنطقة من الداخل**، (وبخاصة في محور المقاومة)**.** وعليه، فإذا كانت سيادة الدولة في **منطقة المركز** تحظى **بدرجة كبيرة من المناعة والحصانة،** فإن الأمر هو ليس كذلك بالنسبة **لدول المحيط،** وبالخصوص في المنطقة العربية.
* التأكيد على أن العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، أصبح يواجه تحديات بالغة الخطورة خاصة **في ظل تحول** الإستراتيجيات التي ترسم للمنطقة في الدوائر الأمريكية والإسرائيلية **من تغيير النظم إلى تفكيك الدول وفق منطق "سايكس بيكو" جديد، ولكن على أسس عرقية ومذهبية**، بالشكل الذي يجعل التوازنات الجيوسياسية والإقليمية تنتظم وفق الرؤية الأمريكية، وبما يؤدي إلى **استدامة المصالح العليا** للتحالف الأمريكي–الإسرائيلي في الوطن العربي. ولذلك، فالإستراتيجية المستقبلية الكفيلة بمواجهة التدخلات الأجنبية ومشاريع التفكيك وإعادة البناء، مرهونة بمدى النجاح في **استكمال مسار بناء الدولة الوطنية** ومعالجة **الضعف الهيكلي والعجز الوظيفي** للأنظمة السياسية القائمة، فضلا عن أهمية وضرورة بناء **مشاريع تكاملية وترتيبات أمنية إقليمية**، وكذا **التنويع من الشركاء الدوليين،** وبالخصوص التعاون مع روسيا، الصين، **لموازنة ومواجهة** مشاريع وأدوار **قوى التفكيك** في العالم العربي.

**قائمة المراجع:**

**أولا: باللغة العربية:**

1. **الكتب:**

الأشهب نعيم والحسيني مازن، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

أوغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

الحوات محمد علي، **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

الحيالي نزار إسماعيل، **دور حلف شمال الأطلسى بعد الحرب الباردة**، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2003.

دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004.

* السلطان جمال مصطفى عبد الله، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان: دار وائل، 2002.

السيد مصطفى كامل، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

* شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

عباس سليم عبد الغفار، **مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.

العساف سوسن، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

غليون برهان، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**، دمشق: دار الفكر ، 2005.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_، **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 41.

مراد محمد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

مسعد نيفين، **قضايا حقوق الإنسان، الطريق إلى الديمقراطية**، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004.

المنياوي رمزي، **الفوضى الخلاقة**، دمشق: دار الكتاب العربي، 2012.

ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

**المذكرات والرسائل الجامعية:**

عبدو حسن، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية، جامعة الأزهر (غزة): كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010.

**ثانيا: باللغة الأجنبية:**

Chateaux Jacque, **La fin de l’ordre militaire et le retour des mercenaires**, 1991-2001, France : Aix-en-Provence, institut d’études politiques, 2003.

* Cooley John K, **An alliance against Babylon : The M.S, Israel and Irak**, London: Pluto press, 2005.
* Coutau-Begarie Hervé, **Traité de Stratégie**, Paris : Economica, 2003.
* Lacoste Yves, **Géopolitique, la longue histoire d’aujourd’hui**, Paris  Larousse, 2009.
* Lenezowski George, **The Middle East in world Affairs**, New-York: Connell university press, 1982.

**الهوامش**

1. () أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 358. [↑](#endnote-ref-1)
2. () محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009 ص 358. [↑](#endnote-ref-2)
3. () أحمد داود أوغلو، **المرجع السابق**، ص ص155-156. [↑](#endnote-ref-3)
4. () ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004، ص106. [↑](#endnote-ref-4)
5. () أحمد داود أوغلو، **المرجع السابق**، ص 360. [↑](#endnote-ref-5)
6. () George Lenezowski, **The Middle East in world Affairs**, New-York: Connell university press, 1982. P.10. [↑](#endnote-ref-6)
7. () Yves Lacoste, **Géopolitique, la longue histoire d’aujourd’hui**, Paris :  Larousse, 2009, P. 319. [↑](#endnote-ref-7)
8. () أحمد داود أوغلو، **المرجع السابق**، ص362. [↑](#endnote-ref-8)
9. () الشكل من إعداد الباحث. [↑](#endnote-ref-9)
10. () Hervé Coutau-Begarie, **Traité de Stratégie**, Paris : Economica, 2003.p.97. [↑](#endnote-ref-10)
11. () للمزيد من التفاصيل حول موضوع الشركات الأمنية الخاصة، أنظر:

    - Jacque Chateaux, **La fin de lordre militaire et le retour des mercenaires**, 1991-2001, France : Aix-en-Provence, institut d’études politiques, 2003. [↑](#endnote-ref-11)
12. () نيفين مسعد، "مقدمة تحليلية حول الإصلاح في الشرق الأوسط"، في: نيفين مسعد، **قضايا حقوق الإنسان، الطريق إلى الديمقراطية**، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004، ص 11. [↑](#endnote-ref-12)
13. () زينب عبد العظيم محمد، "الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير"، في: مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 62. [↑](#endnote-ref-13)
14. () **نفس المرجع**، ص 70. [↑](#endnote-ref-14)
15. () **نفس المرجع**، ص 62. [↑](#endnote-ref-15)
16. () أحمد المنيسي، "الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، في: نيفين مسعد**، المرجع السابق**، ص ص29-30. [↑](#endnote-ref-16)
17. () السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص102-103. [↑](#endnote-ref-17)
18. () **نفس المرجع** ص 103. [↑](#endnote-ref-18)
19. () **نفس المرجع**، ص ص 103-104. [↑](#endnote-ref-19)
20. () عبد الغفار عباس سليم، **مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008، ص ص309-310. [↑](#endnote-ref-20)
21. () John K. Cooley, **An alliance against Babylon: The M.S, Israel and Irak**, London: Pluto press, 2005, pp.204-205. [↑](#endnote-ref-21)
22. () أحمد داود أوغلو، **المرجع السابق**، ص369. [↑](#endnote-ref-22)
23. () محمد علي الحوات، **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 133. [↑](#endnote-ref-23)
24. () نعيم الأشهب ومازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص20. [↑](#endnote-ref-24)
25. () فهمي هويدي، "العالم اليوم"، في: برهان غليون، **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 41. [↑](#endnote-ref-25)
26. () رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة**، دمشق: دار الكتاب العربي،2012، ص13. [↑](#endnote-ref-26)
27. () **نفس المرجع**، ص12. [↑](#endnote-ref-27)
28. () شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 132. [↑](#endnote-ref-28)
29. () رمزي المنياوي، **المرجع السابق**، ص ص 153-154 [↑](#endnote-ref-29)
30. () **نفس المرجع** ، ص 155. [↑](#endnote-ref-30)
31. () حسن عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية، جامعة الأزهر (غزة): كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010، ص 125. [↑](#endnote-ref-31)
32. () **نفس المرجع**، ص 79. [↑](#endnote-ref-32)
33. () رمزي المنياوي، **المرجع السابق**، ص5. [↑](#endnote-ref-33)
34. () جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان: دار وائل، 2002، ص111. [↑](#endnote-ref-34)
35. () برهان غليون، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**، دمشق: دار الفكر، 2005، ص93. [↑](#endnote-ref-35)
36. () أحمد داود أوغلو، **المرجع السابق**، ص357. [↑](#endnote-ref-36)
37. () فهمي هويدي، **المرجع السابق**، ص 41. [↑](#endnote-ref-37)
38. () حسن عبدو، **المرجع السابق**، ص 123. [↑](#endnote-ref-38)
39. () سوسن العساف، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص ص197-198. [↑](#endnote-ref-39)
40. () رمزي المنياوي، **المرجع السابق**، ص 5. [↑](#endnote-ref-40)
41. () فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 17. [↑](#endnote-ref-41)
42. () حسن عبدو، **المرجع السابق**، ص 92. [↑](#endnote-ref-42)
43. () نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسى بعد الحرب الباردة**، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2003، ص 151. [↑](#endnote-ref-43)